



قرار مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية
رقم (١٤) لسنة 2021 ميلادية
بتقرير حكم

مجلس الوزراء

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ 3 / أغسطس / 2011 م ، وتعديلاته .
- وعلى الاتفاق السياسي الموقع بتاريخ 17 / ديسمبر / 2015 ميلادي .
- وعلى مخرجات ملتقى الحوار الليبي المنعقد بتاريخ 9 / نوفمبر / 2020 م .
- وعلى قانون النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن وتعديلاتهما .
- وعلى القانون رقم (17) لسنة 1984 م ، بشأن إنشاء الشركة العامة للكهرباء .
- وعلى ما قرره مجلس النواب الليبي في جلسته المنعقدة بتاريخ 10 / مارس / 2021 م في مدينة سرت بشأن منح الثقة لحكومة الوحدة الوطنية .
- وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقا) رقم (563) لسنة 2007 م، بإصدار لائحة العقود الإدارية.
- وعلى الاجتماع التقابلي بين رئيس مجلس الوزراء ومحافظ مصرف ليبيا المركزي ورئيس ديوان المحاسبة ورئيس مجلس إدارة الشركة العامة للكهرباء المنعقد يومي 18-20/3/2021 م .
- وعلى قرار مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية رقم (3) لسنة 2021 م، بشأن الإذن بالتعاقد.
- وعلى قرار مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية رقم (4) لسنة 2021 م، بشأن الإذن بالتعاقد.
- وعلى قرار مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية رقم (5) لسنة 2021 م، بشأن الإذن بالتعاقد.
- وعلى قرار مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية رقم (6) لسنة 2021 م، بشأن الإذن بالتعاقد.
- وعلى قرار مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية رقم (7) لسنة 2021 م، بشأن الإذن بالتعاقد.
- وعلى قرار مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية رقم (8) لسنة 2021 م، بشأن الإذن بالتعاقد.
- وعلى قرار مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية رقم (9) لسنة 2021 م، بشأن الإذن بالتعاقد.
- وعلى قرار مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية رقم (11) لسنة 2021 م، بشأن الإذن بالتعاقد.
- وعلى قرار مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية رقم (12) لسنة 2021 م، بشأن الإذن بالتعاقد.
- وعلى كتاب أمين شؤون مجلس الوزراء رقم (376) المؤرخ 2021/3/29 م .
- وعلى كتاب رئيس مجلس إدارة الشركة العامة للكهرباء رقم (1863) المؤرخ 2021/04/01 م .
- وعلى ما تقتضيه المصلحة العامة .

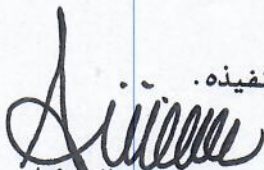
ق ر ر

مادة (1)

تستثنى الشركة العامة للكهرباء من لائحة العقود الإدارية لتنفيذ المشروعات المحددة بقرارات مجلس الوزراء أرقام (3,4,5,6,7,8,9,11,12) المشار إليها.

مادة (2)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وتوقيع الجهات المختصة تنفيذه .


مجلس الوزراء

